المحاضرة السادسة: التدقيق الخارجي في البنوك

1-ماهية التدقيق الخارجي في البنوك

1-1 تعريف وأهداف التدقيق الخارجي في البنوك

يقوم بالتدقيق الخارجي جهات رقابية مستقلة و من خارج البنك و هي رقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات القانونيين الخارجيين غير المرتبطين بالإدارة العليا للبنك ، حيث يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة.
يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية التامة عن إدارة البنك لضمان نزاهة النتائج والتقارير.

أما عن **أهداف التدقيق الخارجي في البنوك** فيمكن إيجازها فيما يلي:

-تعزيز كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها بما فيها الكفاءة التشغيلية.

-تعزيز الشفافية باكتشاف التلاعب والأخطاء والغش.

-التأكد من سلامة القوائم المالية وسلامة الأصول مما يساهم في حمايتها.

-معرفة مدى الاعتماد على التقارير المالية والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها.

-تقييم إدارة المخاطر ومدى تطبيق البنك لقواعد الحوكمة.

2-1 معايير التدقيق الخارجي في البنوك

1-2-1 المعايير الشخصية:

1-1-2-1 معايير التأهيل العلمي والعملي

2-1-2-1 الاستقلالية والموضوعية: يجب على المدقق الخارجي الالتزام بأحكام الاستقلالية المنصوص عليها في قانون المصرف المركزي وهذا النظام والمعايير المرفقة به. وفي حال مخالفة هذه الأحكام أو الإخفاق في أداء الواجبات، يجوز للمصرف المركزي أن يتخذ أي تدابير ضد المدقق الخارجي المخالف أو المقصّر

3-1-2-1 العناية المهنية:

1-2-1 معايير العمل الميداني: تتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلية وكفاية وملائمة أدلة الإثبات

1-2-1 معايير توثيق العمل: تتمثل في استخدام المبادئ المحاسبية المعروفة مع تجانس استخدام المبادئ المحاسبية إضافة إلى الإفصاح الكامل.

3-1 إجراءات التدقيق الخارجي في البنوك

1-3-1 قبول المهمة والتخطيط لعملية التدقيق: يجب على المدقق الخارجي أن يتوفر على جميع الشروط التي تخول له قبول المهمة، وأن يتوفر على كل ما يحتاجه لتنفيذ العملية كأن يكون بحوزته الوقت الكافي لذلك وأن يكون له أعوان أكفاء يعتمد عليهم في تنفيذ العملية وذلك من خلال:

-الخطوات التمهيدية (التأكد من نطاق عملية التدقيق، فحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة، الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة)

--التخطيط لعملية التدقيق: على المدقق أن يعد خطة شاملة ومكتوبة عن مختلف إجراءات مهمة التدقيق التي كلف بها، وذلك بمراعاة شروط الاتفاقية الممضاة بينه وبين الطرف المتعاقد معه ومسؤوليته القانونية، تتضمن هاته الخطة الوقت المتوقع استغلاله لإنجاز المهمة وكيفية تنفيذها خطوة بخطوة ويمكن للمدقق الخارجي أن يدرج في خطته الأهداف المرجوة من تدقيق كل عملية، من مزايا إعداد الخطة تنظيم عملية التدقيق والتسطير لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التدقيق في أقل وقت ممكن وبأكبر قدر من الثقة.

2-3-1 تقييم نظام الرقابة الداخلية في المرحلة الأولى من مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بفحص هيكل نظام الرقابة الداخلية من خلال فحص المستندات والوثائق المؤيدة لتقرير الإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن خلال إجراء مجموعة من الاستفسارات حول سلامة النظام، ومن خلال فحص القوائم المالية المرحلية للبنك مع الأخذ بالاعتبار وجود إدارة للتدقيق الداخلي بالمؤسسة التي تدعم وجود متابعة لهيكل نظام الرقابة الداخلي الذي من شأنه تأكيد فعالية وكفاءة النظام . ثم تأتي المرحلة الثانية وهي دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية وفيها يدرس المدقق ما إن تم تصميم نظام الرقابة الداخلية في شكل جيد يجعله يحقق الأهداف المرجوة منه والتقليل من المخاطر

التي تواجه تحقيق تلك الأهداف، ثم تقييم النظام عن طريق دراسة مدى الفصل بين أعمال الإدارة وأعمال الرقابة والتحقق من توصيل المعلومات بصورة سليمة في الوقت المناسب بما يسمح بإفصاح سليم عنها في القوائم المالية. وآخر مرحلة ألا وهي التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية التي فيها يتمكن من الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام واكتشاف سوء استغلال نقاط القوة وأسباب عدم تحسين نقاط الضعف،

3-3-1 جمع أدلة الإثبات الكافية: يهتم المدقق الخارجي بجمع مختلف أدلة الإثبات الكافية التي تساعده على تنفيذ جميع الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الوصول في النهاية إلى رأي فني ومحايد عن مدى سالمة القوائم المالية والتمثيل الصادق لمركز ها المالي، ويشترط في الأدلة أن تكون مناسبة وفعالة يمكن الاعتماد عليها في إعداد التقرير النهائي

4-3-1 إعداد التقرير: يمثل خلاصة عمل المدقق الخارجي ككل إذ تلعب تقارير المدققين دورا في تقديم معلومات تفيد في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية

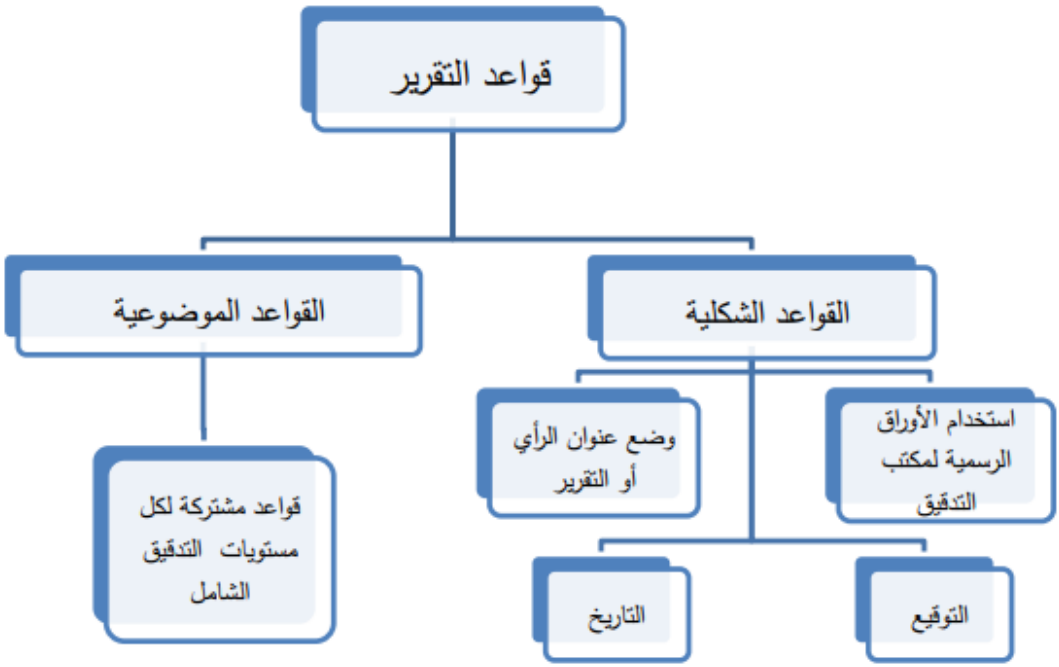

2-متطلبات جودة تقارير المدقق الخارجي

2-1توفر مبادئ التدقيق الخارجي:

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

-إدارة مستقلة فضلا عن توافر موارد مالية كافية ووجود إطار قانوني للتدقيق البنكي ونظام الشروط الواجب توفرها لتطبيق النظام الرقابي البنكي الفعال: حيث يجب أن يكون لكل بنك يخضع لهذا النظام مسؤوليات وأهداف واضحة و تبادل المعلومات مبني على الثقة بين البنك و المدققين.

- يمنح الترخيص والهياكل المطلوبة للبنوك: يجب تحديد الأنشطة المسموح بها للبنوك التي تخضع للنظام الرقابي، وتطلق و يجب توفر السلطة الكافية للمدققين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك، وسلطة وضع معايير لمراجعة الاستثمارات لدى البنك

- الترتيبات والمتطلبات: يجب أن يقوم المدققين البنكيين بتحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومدى قدرته لامتصاص الخسائر علما بأنه يجب أن لا تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد طبقا لمعيار رأس المال؛

-العمل على استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة الائتمانات والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات،

-أساليب المراجعة البنكية المستمرة: يجب أن يجمع المراجعة البنكي الفعال بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ويجب أن بكون المدققين على اتصال منظم بإدارة البنك وان يكونوا على علم بكافة أعماله ويكون لهم وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة .مما يمكن المدقق من الحصول على نظرة ثاقبة وعادلة عن الوضع المالي للبنك ونتائج أعماله

- توافر المعلومات: يجب أن يتأكد المراجعين من احتفاظ كل بنك بسجلات كافية عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها قيام البنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

- السلطات الرسمية للمراجعين: يجب أن يتوفر للمدققين البنكيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهة فشل البنك في الالتزام بإحدى معايير المراجعة مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة

- العمليات البنكية على الحدود: يطبق المدققين مراجعة عالمية موحدة للعمل البنكي وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة الذين تشملهم العملية، كما يجب على المدققين مطالبة البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية.

2-2 الاستفادة من تقرير المدقق الداخلي: يستفيد المدقق الخارجي من تقرير المدقق الداخلي اذا توفرت العوامل التالية:

2-2-1 موضوعية المدقق الداخلي: بحيث يجب أن تكون مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي واضحة ويتمتع بحرية الاتصال والتواصل مع الإدارة العليا مع وجود لجنة ودائرة تدقيق داخلي تتمتع بالاستقلالية التامة.

2-2-2 كفاءة المدقق الداخلي: تتمثل في حصوله على شهادات مهنية وخبرة ومؤهلات مع التزامه بالتعلم المستمر لمواكبة التغييرات في مهنة التدقيق، ومعرفته التامة بمعايير التدقيق وإجراءاته.

2-2-3 جودة عمل المدقق الداخلي: يمكن ملاحظتها من خلال التكنولوجيا المستخدمة في أداء عمله ومدى كفاءة نظام التوثيق المستخدم ودعم مستويات العمل من دائرة التدقيق الداخلي.

2-3 شروط تحسين جودة التدقيق الخارجي: أصدرت لجنة بازل سنة 2014 مجموعة من الشروط لابد من توفرها في لجان التدقيق من جهة وفي المدقق الخارجي لتحسين جودة التدقيق الخارجي يمكن إيجازها في:

2-3-1 دور لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي: وذلك من خلال:

-تتبع لجنة التدقيق عمليات تعيين المدقق الخارجي أو تغييره.

-متابعة وتأكيد لجنة التدقيق على مراقبة وتقييم وضمان استقلالية المدقق الخارجي.

-ضرورة تواصل واتصال لجنة التدقيق بالمدقق الخارجي بشكل فعال للقيام بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية على أكمل وجه.

-على لجنة التدقيق أن تطلب من المدقق الخارجي إبلاغها بالأمور الهامة مع تقديم تقرير يعكس وضعية البنك.

2-3-2 دور المدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق الخارجي: وذلك من خلال:

-معرفة ودراية المدقق الخارجي بالممارسات المصرفية وبالمبادئ والمعايير المحاسبية والاستجابة للمتطلبات التنظيمية، والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات وأن يتمتع بالكفاءة المهنية ودرجة من الاختصاص.

-أن يتصف المدقق الخارجي بالموضوعية والاستقلالية وأن يتوافق مع القواعد والمعايير الأخلاقية الدولية الصارمة المرتبطة بمهنة التدقيق.

-أن يتوافق عمل المدقق الخارجي مع متطلبات الرقابة على الجودة وفق معايير الجودة العالمية.

-أن يحدد مخاطر التضليل في القوائم المالية وكيفية الاستجابة لها ما يوفر بيئة رقابية قوية للبنك.

3-واقع التدقيق الخارجي في البنوك الجزائرية

وفقا للمادة 71 من التنظيم رقم 11-08 الصادر عن بنك الجزائر فإن البنوك والمؤسسات المالية تقوم مرة على الأقل في السنة بإعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية، كما تقوم مرة على الأقل في السنة بإعداد تقرير خاص بقياس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها وانتقاء مخاطر القرض
وتحليل مردودية عمليات القرض، ويرسل هذين التقريرين إلى هيئة المداولة وعند الاقتضاء إلى لجنة التدقيق، وإلى اللجنة المصرفية قبل نهاية السداسي الموالي، ويتم وضعهما تحت تصرف محافظي الحسابات."

1-3 تطور التدقيق الخارجي في البنوك الجزائرية

2-3 هيئات التدقيق الخارجي في البنوك الجزائرية

1-2-3 محافظ الحسابات: وفقا للمادة 100 من الأمر رقم03 -11 المؤرخ في 23 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، فإنه يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك

الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل، وحسب المادة 101 فإنه يتعين على محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية، زيادة على التزاماتهم القانونية، القيام بما يأتي:

-إعلام محافظ بنك الجزائر بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقا لهذا الأمر والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامها؛

-تقديم تقرير خاص للجمعية العامة حول منح المؤسسة أي تسهيل لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (المسيرين، المساهمين، المؤسسات التابعة)؛

-إرسال إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة.

-أشارت المادة 102 من الأمر رقم11-03 إلى أن محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية يخضعون لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم العقوبات الآتية، دون الإخلال بالملاحقات التأديبية أو الجزائية:

-التوبيخ؛

-المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك ما أو مؤسسة مالية ما؛

-المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك ما أو مؤسسة مالية ما لمدة3 سنوات مالية.

تتطلب كفاية الرقابة الداخلية في البنك استكمالها بوظيفة فعالة للتدقيق الداخلي، تسهر على التقييم، وبشكل مستقل لنظام الرقابة في البنك، كما يساهم المدققون الخارجيون، من جانبهم، في ذلك من خلال إبداء ملاحظات على فعالية النظام؛ إلى جانب الامتثال للتنظيم والإجراءات، وكذا الإجراءات التصحيحية المناسبة التي أقرتها الإدارة، استجابة لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي حددها المدققون الداخليون والخارجيون، والاستجابة لمخاوف السلطة الرقابية؛ في النهاية، فإن التعاون بين السلطة الرقابية والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي يحسن من عملية الرقابة.

2-2-3 اللجنة المصرفية:

3-2-3 مجلس المحاسبة:

4-2-3 المديرية العامة للمفتشية العامة: